مجلة جامعة الملك سعود م١، الآداب (١، ٢)، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٧ (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)

(رسالة دكتوراه)

الفعل في القرآن الكريم ... تعديته ولزومه

إبراهيم سليمان الرشيد الشمسان

كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٤٠٥هـ

Transitive and Intransitive Verbs in the Holy Quran

Ibrahim S.R. Al-Shamsan

Faculty of Arts, Cairo University, 1984

تثير قضية التعدي واللزوم في الأفعال جملة من الأسئلة المهمة من مثل: لماذا كانت الأفعال متعدية أو لازمة؟ وما الفرق بين المتعدي واللازم؟ وكيف نصنف الفعل في التعدي واللزوم؟ والأفعال كلمات تمثل تضافرًا ثنائيًا بين اللفظ والمعنى، أفيعود سبب التعدي أو اللزوم إلى اللفظ أم إلى المعنى؟ وعلى نحو أدق: أيعود السبب إلى المبنى أم إلى المعنى؟ أهناك حدّ فاصل حاسم بين نوعي الأفعال؟ أي أيمكن الوصول إلى جريدتين تضم إحداهما الأفعال المتعدية وتضم الأخرى الأفعال اللازمة، بحيث لا تجور إحداهما على الأخرى أم أن اللغة لا تعرف مثل هذا التقسيم الصارم؟

هذه الأسئلة وغيرها لا يمكن الإجابة عنها بسهولة ويسر، ولا يمكن للجهد النظري البحت وحده أن يحل مشكلاتها، ذلك لأن كل فعل يمكن أن يعد مشكلة منفصلة تحتاج إلى النظر والبحث والخلوص إلى النتائج فيه. من أجل هذا كان لابد من درس هذه القضية

في إطار من النصوص اللغوية التي يمكن من خلالها رصد حركة الفعل في سياقها ومراقبتها، فالأفعال خارج السياق لا يسهل تحديد صفتها من حيث التعدي واللزوم، وهذه الصفة جزء من دلالتها التي لا تتضح جلية تامة إلا في السياق، ونقصد السياق بمعناه العام الذي يشمل دلالة النص المتصلة بالمعجم، ومايوجه هذه الدلالة من ملابسات خارجية كالظرف التاريخي والجغرافي والمناسبات المتصلة به.

وقد اخترت القرآن الكريم لإجراء درس هذه القضية انطلاقًا من أنه نص لغوي يمثل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، وأيضًا من أنه نص اكتملت له شروط صحة النقل بالتواتر.

واقتضت خطة العمل أن يقع هذا البحث في تمهيد وأربعة أبواب وتعقيب وخاتمة.

يقدم التمهيد بين يدي البحث طائفة من الأفعال التي لايمكن وصفها بالتعدي أو اللزوم، لأنها تسلك من الناحية الوظيفية سلوك الأدوات؛ أما بقية الأفعال فهي موضوع الأبواب الثلاثة الأولى من البحث، حيث يجري تصنيف الأفعال فيها انطلاقًا من فكرة الثنائية بين المبنى والمعنى فيجري هذا التصنيف وفق إحداثيين: أفقي ورأسي، يمثل الأفقي المبنى؛ أما الرأسي فيمثل المعنى، ولعل هذا الصنيع يمكننا من مراقبة أثر المبنى والمعنى على التعدي واللزوم.

ويهتم الباب الأول بفصليه بدرس الفعل اللازم في حالتين من حالاته: حالة الإطلاق وهي الحالة التي يعبر بها الفعل عن الفاعل على نحو مطلق غير مرتبط بما حوله من الكون، وحالة أخرى تجد فيها هذه الأفعال شيئاً من التقييد، حيث تقيد الأفعال بحروف الجر المختلفة التي تعبر عن نوع القيد.

أما الباب الثاني فيدرس الأفعال المتعدية، وذلك في فصلين أيضًا: أحدهما للفعل المتعدي إلى مفعول، والآخر للفعل المتعدي إلى مفعولين.

وأما الباب الثالث فهو يهتم بعلاقة النوعين أحدهما بالآخر، فيدرس الفصل الأول وجهًا من وجوه هذه العلاقة، وهو ما نسميه السلوك اللزومي للفعل المتعدي، ويدرس الفصل الآخر وجهًا آخر، وهو مايحدث في اللغة من تعدية للازم وإلزام للمتعدي.

وبانتهاء هذا الباب يكون قد تم درس أفعال القرآن الكريم، ولكن القضية لاتقف عند هذا، إذ نحن محتاجون — من أجل استكمال درس القضية — إلى أن نتعرف على الجهود النظرية القيمة التي حفل بها الدرس النحوي في تاريخه الطويل، فلاشك أن النحويين قد ثارت في أذهانهم أمثال تلك اللأسئلة التي طرحناها، وهم يشيدون بناء هذا النحو الشامخ. وينهض بهذه الوقفة الباب الرابع وفيه محاولة لجمع قضايا التعدي واللزوم المفرقة في كتب النحو، وجعلها في حيز واحد، وتصنيفها تصنيفًا ييسر فهمها ومناقشتها والانتفاع بها، ووراء هذا الباب يأتي تعقيب تتم فيه الموازنة بين درس التعدي واللزوم على ضوء القرآن الكريم ودرسه في النحو العربي.

أما الخاتمة فهي تسجل في إيجاز شديد النتائج العامة التي يتوصل إليها البحث.

بعد أن درست قضية التعدي واللزوم مرتين: الأولى في ضوء القرآن الكريم، والأخرى في ضوء ماقدمه النحويون من جهود نظرية. والموازنة بينهما أجمل الخطوط الأساسية والمعالم العامة في النقاط الآتية:

(١) تنقسم الأفعال إلى ثلاثة أقسام: أفعال لازمة، وأفعال متعدية، وأفعال واسطة لا توصف بتعد ولا لزوم.

(٢) لا يمكن الاعتماد على أبنية الأفعال في تصنيف الأفعال إلى متعد ولازم، لأن بعض الأبنية مشترك يأتي عليه المتعدي كما يأتي عليه اللازم.

(٣) يعبر الفعل اللازم عن أفعال الفاعل الذاتي ونشاطه، فهو حديث عنه وتدل الأفعال المجردة منه بمادتها على مجالات دلالية كلها متعلقة بالفاعل وهي:

- حركة الفاعل: الحركة الأفقية، الحركة الرأسية، حركة الانحناء والميل، الحركة الدائرية، الحركة المضطربة، زيادة الحركة، هدوء الحركة، توقف الحركة، انعدام الحركة.
- ظهور الفاعل وخروجه
- اختفاء الفاعل ودخوله
- فراغ الفاعل
- صفاته الفيزيائية

ـ حكاية الحدث
ـ القيم المتصف بها الفاعل
ـ الصفات الحيوية: فسيولوجية، بيولوجية، سيكولوجية
ـ السلوك
ـ الإصابات

أما الأفعال المزيدة فإنها تدل ببنائها لا بمادتها المعجمية على دلالات من أجلها اتصفت باللزوم، من ذلك:
ـ الانعكاسية، أي وقوع الفعل على الفاعل نفسه
ـ التفاعلية، أي أن الفاعل يفعل بعضه في بعض على نحو تبادلي
ـ الاعتمال في الفعل
ـ تستخدم (مع) لبيان مشاركة الفاعل لفاعل آخر في إجراء الفعل.

(٥) مرد تعدي المجرد إلى دلالته وقد صنفته في المجالات الدلالية التالية:
ـ المصادمـــة
ـ التناول والإدخـــال
ـ الإنتـــاج
ـ الترك والإبعـــاد
ـ التجزئـــة
ـ الـمنـــح
ـ التتابـــع
ـ النشر والتوزيع
ـ الإخراج والإظـهار

ومرد تعدي المزيد إلى دلالة البناء، وهذه دلالاته:
ـ الجعـــل
ـ المشاركـــة
ـ الطلـــب
ـ الوجـــدان

ـ المبالغة — في الفعل المتعدي المجرد
ـ الانعكاسية من المتعدي لمفعولين
ـ الاشتقاق من اسم أو صفــة

(٦) يتعـدى الفعـل إلى مفعولين، يتعدى إلى أحدهما بشكل مباشر، وإلى الآخر بوساطة حرف جر، والمفعول المباشر لايقع عليه الفعل مباشرة وإنما قد يكون سببًا للفعل أو آلة له، ولهذا فهو يعبر عن جملة من العلاقات وهي :

ـ العلاقة المصدرية
ـ العلاقة الآلية
ـ الاصطحـــاب
ـ المبالغة للفعل اللازم المجرد
ـ بلوغ العناية في الفعل
ـ الاستمرارية في الفعل
ـ الدخول في الشيء أو الانتهاء إليه
ـ المشابهة الحالية
ـ الاتصاف بصفة محدودة
ـ الصيرورة على صفة محددة
ـ صيرورة الصحبة
ـ الإحساس بمضمون الفعل
ـ الدلالة على معنى المجرد
ـ طلب حدوث الفعل

(٤) يقيد الفعل اللازم بحروف الجر المختلفة التي تشكل معه ضمائم وقد وقفت عند كل فعل ومايتضام معه من حروف الجر. ويدل تعددها على تعدد جهات العلاقة التي يراد التعبير عنها. ودرست أيضًا حروف الجر وما يتضام معها من أفعال للتأكيد على وظائف هذه الحروف، وسجلت في هذا الصدد الاتجاهات العامة التالية :

ـ تستخدم اللغة حروف جر مختلفة لأداء علاقات مختلفة.

ـ تتأثر الضمائم بمتغيرات مختلفة : معنى الفعل الأساسي، معناه السياقي، معنى الحرف التلازمي، نوع مدخول الحرف.

ـ تستخدم (إلى) في الغالب لبيان اتجاه الفعل، وتتضام غالبًا مع الأفعال الانتقالية.
ـ تستخدم (عن) في الغالب للدلالة على ابتعاد الفاعل عن مدخولها.
ـ تستخدم (على) للدلالة على استعلاء الفاعل على مدخولها.
ـ تجيء (في) مع أفعال الدخول والاختفاء، وتعبر عن اجتياز الفاعل إلى مكان يحتويه.
ـ تستخدم (اللام) لبيان أن مدخولها هو المفعول لأجله.
ـ تستخدم (من) لبيان مصدر الفعل.
ـ السبب
ـ موضوع الفعل
ـ موضع الفعل
ـ الحـــال
ـ امتلاك الفعل
ـ الاحتـــواء
ـ التحمل والمواجهة
ـ الاتجاه والمورد
ـ الإبعـــاد

(٧) قد يتعدى الفعل بشكل مباشر إلى مفعولين، وتختلف الأفعال من حيث سبب تعديها، فقد يكون واحدًا من الأسباب الآتية:

● أفعال تعدت بحذف الحرف وهي متحولة من الأفعال المتعدية إلى مفعول مباشر وآخر غير مباشر.

● أفعال تعدت بتضمين (جعل) وبحذف حرف الجر، وهي متحولة من الأفعال المنقولة من اللازم، المقيدة بحرف جر.

● أفعال تعدت بتضمن (جعل) والمجرد المتعدي، وهي محولة من الأفعال المجردة المتعدية حيث نقلت إلى صيغة مزيدة متضمنة لمعنى الفعل (جعل).

● أفعال تعدت لدلالتها على التحويل.

● أفعال تعدت لدلالتها على الوجدان.

(٨) لا تعرف اللغة الفصل الصارم بين أفعالها، فالاستخدام اللغوي غير ثابت، فهـو قد ينقـل الفعل من التعدي إلى اللزوم، ومن اللزوم إلى التعدي، وفق ما تقتضيه أغراضه، وهذا لا يعني الفوضى والاضطراب، وإنما المرونة والارتباط بالوظيفة والدلالة التي يؤديها الفعل.

وإذا استطعنا أن نتخيل أن هناك قطبين يقف على أحدهما اللازم وعلى الآخر المتعدي فإن المسافة التي بينهما يقطعها كل منهما متأثرًا بمجال الآخر، فاللازوم يتعدى بصورة غير مباشرة بتعديه إلى المفعول بحرف الجر، ثم يمضي مرحلة أخرى فيتعدى بنزع هذا الحرف فيصير كالمتعدي. مثال ذلك:

أتى الرجل بحرف الجر أتى الرجل إلى زيد بحذفـه أتى الرجل زيدًا ويعبر حذف الحرف هنا عن المعنى التصادمي الحاصل، فليس المراد من التركيب الإتيان إليه، والانتهاء عنده، وإنما أن يلقاه، وهذا المعنى التصادمي معنى من معاني الفعل المتعدي على نحو ما أسلفت، وكذلك الفعل المتعدي يمكن أن يحذف منه المفعول، أو يرد بلا مفعول حينما يراد الدلالة المطلقة على الحدث، وحينئذ يتحدث الفعل عن الفاعل وحده فهو يتصف بالفعل، وهذا معنى من معاني الفعل اللازم. وربما يسند الفعل أيضًا إلى المفعول، ويجعل هو الفاعل حينما يراد للفعل أن يتحدث عنه وحده، فهو متصف به في هذه اللحظة، وهذا من معاني الفعل اللازم.

وقـد يحذف الفاعل، ويكثر استخدام الفعل محذوف الفاعل، فيتحول الفعل إلى اللزوم، لارتباطه بالدلالة على الفاعل وحده، وملابسته لمظهر من مظاهره التي يعبر عنها الفعل اللازم، مثل الفعل (أشرق)، فالارتباط بخروج الشمس دلّ على خروجها وانتشار ضوئها.

والخلاصة إذن:

ـ هناك أفعال تسلك سلوكًا لزوميًّا بأن تأتي بدون مفعول لإرادة الحدث المطلق، وهذا اللزوم لزوم سياقي مؤقت.

ـ هناك أفعال تبنى للمفعول أو للمجهول، ولزومها لزوم سياقي مؤقت.

ـ هناك أفعال تصير متعدية بحذف حرف الجر، أو بسبب الاستخدام اللهجي على نحو ما تفعل الحجاز.

ـ هناك أفعال متعدية تصير لازمة بسبب تغيرها الدلالي، أو بسبب كثرة استخدامها محذوفة المفعول، أو بسبب الحاجة إلى دلالتها المطلقة.

ـ ربما يعود الفعل إلى الدائرة التي انتقل منها، مثال ذلك الفعل (كفر) فهو في الأصل متعد بمعنى (غطى)، ولكنه ينتقل إلى اللزوم حينما يتغير مجال دلالته فيعبر عن نقيض الإيمان فيقال (كفربالله) ولذلك عدى بحرف الجر وليس بنفسه، ولكنه قد يرد متعديًا على نزع الخافض (كفرالله) وذلك حينما يأخذ الكفر لونًا دلاليًا مختلفًا عن الكفر المطلق، وهو الإنكار والجحد، فكفرالله أي أنكره، أو جحده، وربما يكون المعنى متضمنًا العصيان فكفره أي عصاه، وكل هذه الأفعال فيها دلالة الفعل المتعدي.

(٩) هناك عدة اختلافات بين درس النحويين للتعدي واللزوم، ودرس القضية في هذه الرسالة، وقد بينتها في التعقيب الذي ذيلت به الباب الرابع، وأهم القضايا التي نوقشت:

ـ معايير التمييز بين المتعدي واللازم، منها معيار الدلالة الذي ورد موجزًا عند النحويين ومفصلاً في هذه الرسالة

ـ وسائل التعدية

ـ معاني أبنية الأفعال

ـ التعدي المباشر وغير المباشر

ـ حروف الجر ومعانيها

ـ السلوك اللزومي للفعل المتعدي

ـ تعدية اللازم وإلزام المتعدي (مايتعدى ولا يتعدى)

(١٠) اقترح ان تطلق بعض المصطلحات على الأفعال على هذا النحو:

ـ الفعل اللازم، ويطلق على الفعل اللازم وضعًا

ـ الفعل المتعدي، ويطلق على الفعل المتعدي وضعًا

ـ الفعل المُلْزَم، ويطلق على الفعل الذي انتقل من التعدي إلى اللزوم

ـ الفعل المُعَدَّي، ويطلق على الفعل الذي انتقل من اللزوم إلى التعدي.

(١١) اقترح إطراح المصطلح (يتعدى ولا يتعدى)، لأن هذا المصطلح يعبر عن متناقضين، والمتناقضان لا يجتمعان، فالفعل لا يمكن أن يوصف بالتعدي وعدم التعدي في آن واحد، وحقيقة الأمر أنهما فعلان أحدهما يتعدى والآخر لا يتعدى، والجامع بينهما هو البناء الصرفي، أما المعنى الوظيفي فمختلف.